

جامعة ميدأوشن

كلية الإدارة

ماجستير ادارة الاعمال



دور السياسات الحكومية في تهيئة بيئة جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر:

دراسة تطبيقية في المملكة العربية السعودية

إعداد الطالب/

العنود هايف الدويش

251002968

إشراف/

د. الفيصل عبد الحميد محمد حسن

د. فايز جراد

العام الدراسي: 2025

3		مقدمة:
3		مشكلة الدراسة
6		أهمية الدراسة:
7		أهداف الدراسة:
9		تساؤلات الدراسة
10		فروض الدراسة:
11		الدراسات السابقة:
16		الفجوة البحثية:
18		المنطلقات النظرية للدراسة:
22		المنهجية وطرق البحث:
22		مصادر جمع البيانات
23		أدوات الدراسة:
25		حدود الدراسة:
27		المراجع:

مقدمة:

تُعد البيئة الاستثمارية عاملاً استراتيجياً في تحديد قدرة الدول على اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية، وتكتسب هذه البيئة أهميتها من مدى اتساق السياسات الحكومية مع متطلبات المستثمرين الدوليين من حيث الاستقرار، الشفافية، والجدوى الاقتصادية، وفي ظل تزايد المنافسة بين الدول لم يعد اجتذاب الاستثمار الأجنبي يتم بشكل تلقائي، بل يتطلب تدخلاً حكومياً فعالاً من خلال سياسات اقتصادية ومؤسسية متكاملة تخلق مناخاً محفزاً للأعمال، و تحتل المملكة العربية السعودية موقعاً جيو-اقتصادياً مهماً في منطقة الشرق الأوسط، ما يمنحها ميزة نسبية يمكن تفعيلها من خلال سياسات حكومية جاذبة ومحفزة. (UNCTAD, 2023)

تشير التجارب الدولية إلى أن الدول التي نجحت في استقطاب استثمارات أجنبية طويلة الأجل هي تلك التي وفّرت بيئة مستقرة وسنّت تشريعات واضحة وشفافة، وفعلت مؤسساتها الرقابية والتنفيذية لخدمة المستثمر الأجنبي والمحلي على حد سواء، وتُظهر التقارير العالمية، مثل تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الصادر عن البنك الدولي، أن الدول التي حسّنت ترتيبها في مؤشرات مثل تسجيل الملكية، الحصول على التراخيص، أو حماية المستثمرين الأقلية، شهدت نمواً ملحوظاً في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وهو ما يعكس التأثير المباشر للسياسات الحكومية على البيئة الاستثمارية (World Bank, 2020).

وفي إطار الرؤية الوطنية 2030، تبنت المملكة العربية السعودية حزمة من المبادرات الهادفة إلى تعزيز قدرتها التنافسية وتحسين بيئة الأعمال، من خلال إصلاحات تشريعية وتنظيمية، وإعادة هيكلة منظومة الحوافز، وإنشاء كيانات متخصصة مثل "استثمر في السعودية" و"الهيئة العامة للاستثمار" سابقاً (وزارة الاستثمار حالياً)، وقد كان لهذه المبادرات أثر ملموس في تحسين ترتيب المملكة في العديد

من المؤشرات الدولية، لا سيما تلك المرتبطة بسهولة ممارسة الأعمال والشفافية الحكومية، إلا أن انعكاسات ذلك على حجم الاستثمار الأجنبي لا تزال بحاجة إلى مزيد من الدراسة والتحليل (Alqahtani, 2022).

تلعب السياسات المالية دورًا محوريًا في تشكيل البيئة الاستثمارية، خصوصًا ما يتعلق بالضرائب، الرسوم، الحوافز المالية، وتكلفة رأس المال، وتشير الأدبيات الاقتصادية إلى أن انخفاض الضرائب على الشركات ووجود حوافز ضريبية واضحة يرتبطان ارتباطًا طرديًا مع تدفق الاستثمارات الأجنبية، لا سيما في القطاعات غير النفطية، وتُظهر دراسة (OECD (2023 أن الدول التي خفّضت الضرائب على الأرباح وسهّلت إجراءات إعادة الأرباح إلى الخارج شهدت ارتفاعًا في تدفقات FDI بنسبة تصل إلى 25% خلال ثلاث سنوات فقط من تطبيق الإصلاحات.

من جانب آخر، تلعب السياسات الترويجية الحكومية دورًا حاسمًا في تشكيل الصورة الذهنية للدولة كوجهة استثمارية موثوقة. ويشمل ذلك حملات التسويق الدولي، المشاركة في المنتديات العالمية، وتوقيع الاتفاقيات الثنائية لتشجيع الاستثمار، ونجد أن الإمارات العربية المتحدة وماليزيا وكوريا الجنوبية من الدول التي أولت هذا البُعد اهتمامًا كبيرًا، مما ساعدها في تأسيس سمعة مؤسسية متميزة لدى المستثمرين العالميين، وزاد من تنافسيتها على استقطاب الاستثمارات النوعية (Xia et al., 2021).

أما فيما يخص البنية التحتية البشرية والتنظيمية، فإن جودة التعليم والتدريب المهني وتوفر الكفاءات الوطنية تشكل عناصر جوهرية في تقييم المستثمرين للبيئة الاستثمارية، خاصة في القطاعات التقنية والصناعية والخدمية المتقدمة، وقد أظهرت دراسة (Alsharif et al. (2021 أن وجود عمالة مدربة

وإطار قانوني مرن لاستقدام الكفاءات الأجنبية يُعتبر من المحددات الرئيسية التي تؤثر على قرار المستثمر الأجنبي بالاستقرار في بلد معين على المدى المتوسط والبعيد.

ومن الجدير بالذكر أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر لا يرتبط فقط بإجمالي السياسات الاقتصادية، بل يتأثر كذلك بالتقلبات السياسية والإقليمية، ويتوفر الأمن القانوني وحقوق الملكية، وسهولة تسوية النزاعات، وتؤكد دراسة (Wei & Nguyen (2022 أن المستثمر الأجنبي يقيم بيئة الاستثمار بناءً على منظومة متكاملة تشمل الحوافز، البنية التحتية، الشفافية، وتوقعات الاستقرار طويل الأجل، وليس على معيار واحد فقط.

وقد طرحت رؤية السعودية 2030 أهدافاً طموحة تهدف إلى رفع نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي إلى 5.7% بحلول عام 2030، مقارنة بنسبة تقارب 1% في العام 2015. وعلى الرغم من تحقيق تقدم مهم، كما في ارتفاع حجم FDI إلى 33 مليار دولار في 2022، فإن هذه النسبة لا تزال أقل من المعدلات المستهدفة، ما يستدعي فهماً أعمق للعوامل الحكومية المؤثرة في جذب الاستثمار، وتقييم مدى فعالية السياسات الحالية. (UNCTAD, 2023)

و يتضح أن السياسات الحكومية لا تعمل في فراغ، بل تتفاعل مع مجموعة من العوامل الاقتصادية والمؤسسية والاجتماعية، وأن تحقيق بيئة استثمارية جاذبة يتطلب تبني نهج شامل ومتربط، يدمج بين الإصلاحات التشريعية، التحفيز المالي، الترويج الدولي، وتطوير القدرات البشرية، بما يعزز من قدرة الدولة على المنافسة في سوق الاستثمار العالمي، ويضمن استدامة النمو طويل الأجل.

مشكلة الدراسة

تمثل جاذبية البيئة الاستثمارية أحد المحددات الجوهرية في قرارات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) نحو أي دولة، حيث تُعدّ السياسات الحكومية أحد أبرز العوامل المؤثرة في تشكيل مناخ الاستثمار، سواء من خلال الإطار القانوني، أو التسهيلات المالية، أو جودة البنية المؤسسية والتنمية البشرية. ورغم الجهود المكثفة التي تبذلها المملكة العربية السعودية في هذا الاتجاه، فإن نتائج الأداء الاستثماري ما زالت متذبذبة مقارنة بالإمكانيات المتاحة. وتشير بيانات تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD, 2023) إلى أن المملكة استقطبت استثمارات أجنبية مباشرة بقيمة 33.0 مليار دولار عام 2022، مقارنة بـ 19.3 مليار دولار في 2021، مما يدل على تحسن نسبي، ولكنه لا يعكس بعد المستوى المستهدف ضمن رؤية المملكة 2030.

ورغم تحسّن ترتيب المملكة في بعض المؤشرات العالمية ذات الصلة، مثل مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (حيث صعدت إلى المرتبة 62 عالمياً في آخر تقارير البنك الدولي قبل توقف المؤشر في 2020)، لا تزال تواجه تحديات تتعلق بالبيروقراطية، وتكرار الإجراءات، وتفاوت فعالية السياسات من قطاع إلى آخر، بحسب ما أشار إليه Alsharif et al. (2021). كما أن تقارير الاستثمار الدولي تُظهر أن المملكة لا تزال أقل جاذبية من دول خليجية منافسة، مثل الإمارات العربية المتحدة، التي جذبت نحو 23 مليار دولار من الاستثمار الأجنبي في 2022 رغم صغر حجم سوقها مقارنة بالسعودية. (UNCTAD, 2023)

ويشير Wei & Nguyen (2022) إلى أن فعالية السياسات الحكومية تُعدّ من أكثر العوامل تأثيراً في قرارات المستثمرين الأجانب، خاصة ما يتعلق بالاستقرار القانوني، والشفافية التنظيمية، وسهولة إعادة الأرباح. وتؤكد دراسة Ayyash (2023) أن ضعف التنسيق بين الجهات الحكومية، وعدم وضوح

الأطر الحوافزية في بعض القطاعات، يضعف من صورة الدولة الذهنية كوجهة جاذبة للاستثمار طويل الأجل، وهو ما يتطلب إعادة النظر في أدوات السياسات المستخدمة وتعزيز تكاملها.

من ناحية أخرى، توضح دراسة Xia et al. (2021) أن هناك علاقة طردية بين فعالية السياسة الاستثمارية وتحسين الصورة الذهنية للدولة (Nation Brand) لدى المستثمر الأجنبي، وأن الجاذبية الاستثمارية لا تتحقق فقط عبر تقديم الحوافز المالية، بل تتطلب سياسة مؤسسية داعمة، وخطاباً ترويجياً مهنياً موجهاً، وتنمية بشرية تضمن وفرة الكفاءات في السوق. وفي السياق السعودي، يؤكد Alqahtani (2022) أن هناك حاجة لزيادة كفاءة البيئة المؤسسية الداعمة للمستثمرين، وتجاوز محدودية التنسيق بين الجهات ذات العلاقة.

بناءً على ما سبق، تتحدد مشكلة الدراسة في التساؤل التالي:

ما مدى إسهام السياسات الحكومية بأبعادها المختلفة (القانونية، المالية، الترويجية، والتنموية البشرية) في تهيئة بيئة جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية؟

أهمية الدراسة:

تعتمد أهمية هذه الدراسة على إسهاماتها النظرية والتطبيقية فيما يلي:

أولاً: الأهمية العلمية

- تُسهم الدراسة في تطوير المعرفة النظرية المرتبطة بدور السياسات الحكومية كأداة استراتيجية في تعزيز جاذبية بيئة الاستثمار الأجنبي المباشر، وهو موضوع يحظى بأهمية متزايدة في ظل العولمة الاقتصادية.

- تقدم إطارًا تحليليًا متكاملًا يجمع بين أربعة أبعاد رئيسة للسياسات الحكومية (الحوافز، التشريعات، البنية التحتية، الاستقرار السياسي والاقتصادي)، وتربطها بشكل مباشر بجاذبية الاستثمار، مما يوفر أساسًا نظريًا لإجراء دراسات مقارنة في بيئات أخرى.
- تعالج فجوة بحثية في الأدبيات العربية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي، حيث تفتقر المكتبة المحلية إلى دراسات كمية حديثة تتناول العلاقة بين السياسة الحكومية وجاذبية الاستثمار في السياق السعودي.
- تتيح إمكانية التحقق من صحة عدد من النظريات الاقتصادية المتعلقة بجاذبية الاستثمار، مثل نظرية المزايا النسبية، ونظرية الحوافز، ونموذج بيئة الاستثمار المؤسسية.
- تدعم الباحثين المستقبليين في بناء نماذج تفسيرية جديدة يمكن تطويرها لتشمل متغيرات وسيطة أو معدلة، مثل الحوكمة الرقمية، أو مرونة الاقتصاد الوطني.

ثانيًا: الأهمية العملية

- تُوفّر لصنّاع القرار في المملكة مؤشرات واضحة حول الجوانب التي ينبغي تعزيزها في السياسات الحكومية لتكون أكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي، خاصة في القطاعات غير النفطية.
- تُمكن الجهات المختصة مثل وزارة الاستثمار وهيئة التجارة من تصميم استراتيجيات استقطاب تستند إلى تحليل علمي لأبرز محددات جاذبية الاستثمار في السوق السعودي.
- تدعم الجهود الحكومية نحو تحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030، لا سيما المرتبطة بتنويع الاقتصاد، وزيادة نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي.
- تُفيد المستثمرين الأجانب في تقييم البيئة الاستثمارية السعودية بشكل أكثر موضوعية، مما يعزز من الثقة والشفافية ويزيد من تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية.

- تساعد في بناء سياسات متوازنة تراعي الجوانب الاقتصادية والسياسية والتنظيمية، وتوفر بيئة أعمال مستقرة وآمنة للمستثمرين.
- تساهم في الكشف عن جوانب القصور أو التحديات التي قد تواجه البيئة الاستثمارية، مثل البيروقراطية أو ضعف البنية التحتية في بعض المناطق، مما يسهم في وضع خطط إصلاحية فعّالة.
- يمكن الاستفادة من نتائج الدراسة في تقييم أداء المناطق الاقتصادية الخاصة أو المدن الاستثمارية الجديدة مثل نيوم ومشروع البحر الأحمر والقدية وغيرها، من حيث جاهزيتها لاستقبال استثمارات أجنبية..

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر السياسات الحكومية بأبعادها (الحوافز الاستثمارية، البيئة التنظيمية والتشريعية، تطوير البنية التحتية، الاستقرار السياسي والاقتصادي) في تهيئة بيئة جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية، وذلك من خلال دراسة تطبيقية تهدف إلى فهم العلاقة بين فاعلية السياسات الحكومية ومدى قدرة الدولة على استقطاب الاستثمارات الأجنبية، وتتفرع منه عدة أهداف الفرعية:

- تحليل أثر الحوافز الاستثمارية الحكومية على تهيئة بيئة جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر.
- دراسة مدى تأثير البيئة التنظيمية والتشريعية على جاذبية مناخ الاستثمار في المملكة.
- التعرف على دور تطوير البنية التحتية في تعزيز البيئة الاستثمارية للمستثمرين الأجانب.
- قياس أثر الاستقرار السياسي والاقتصادي على خلق بيئة مناسبة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

تساؤلات الدراسة

السؤال الرئيسي الأول: إلى أي مدى تؤثر السياسات الحكومية بأبعادها (الحوافز الاستثمارية، البيئة التنظيمية والتشريعية، تطوير البنية التحتية، الاستقرار السياسي والاقتصادي) على تهيئة بيئة جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية؟

وتتفرع منه عدة أسئلة فرعية كالتالي:

- ما مدى تأثير الحوافز الاستثمارية الحكومية على تهيئة بيئة جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية؟
- كيف تؤثر البيئة التنظيمية والتشريعية على جاذبية البيئة الاستثمارية للمستثمرين الأجانب في المملكة؟
- ما دور تطوير البنية التحتية في دعم البيئة الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر؟
- إلى أي مدى يسهم الاستقرار السياسي والاقتصادي في خلق مناخ استثماري محفز للمستثمر الأجنبي في المملكة العربية السعودية؟

فروض الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة على تساؤلاتها يمكن صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية الأول: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين السياسات الحكومية بأبعادها (الحوافز الاستثمارية، البيئة التنظيمية والتشريعية، تطوير البنية التحتية، الاستقرار السياسي والاقتصادي) وتهيئة بيئة جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية.

الفرضيات الفرعية المنبثقة عن الفرضية الرئيسية:

- H_{01} : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين الحوافز الاستثمارية الحكومية وتهيئة بيئة جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية.
- H_{02} : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين البيئة التنظيمية والتشريعية وتهيئة بيئة جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية.
- H_{03} : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين تطوير البنية التحتية وتهيئة بيئة جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية.
- H_{04} : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين الاستقرار السياسي والاقتصادي وتهيئة بيئة جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية..

الدراسات السابقة:

دراسة (Du et al., 2022)

هدفت الدراسة إلى التعرف على كفاءة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) بأخذ تنظيمات البيئة كأحد أبعاد التحليل، وذلك بالتطبيق على 31 مقاطعة صينية خلال الفترة من 2015 إلى 2017، من خلال استخدام نموذج التحليل الحدودي الديناميكي (DDF-DEA) واستخدمت الدراسة المنهج الكمي التحليلي لتقدير كفاءة كل منطقة في جذب الاستثمار الأجنبي في ظل وجود تنظيمات بيئية. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن المقاطعات الشرقية في الصين تفوقت من حيث الكفاءة العامة في جذب الاستثمار مقارنة بالمناطق غير الشرقية، سواء تم تضمين التنظيم البيئي أو لا، كما أظهرت التنظيمات البيئية تأثيراً أكبر في المناطق الاقتصادية المتقدمة. وأوضحت النتائج أن كفاءة نفقات مكافحة التلوث الصناعي في

معظم المقاطعات بقيت على الحد الكفاء، وأن هناك فرصة أكبر لتحسين كفاءة المخرجات في المناطق غير الشرقية مقارنة بكفاءة المدخلات. وأوصت الدراسة بتصميم سياسات بيئية متوازنة تدعم جذب الاستثمار الأجنبي مع الحفاظ على الاستدامة البيئية، خاصة في المناطق الأقل تطوراً اقتصادياً...

دراسة (Elhabashi et al., 2022)

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر ممارسات الحكومة بأبعادها (القانونية، والتنمية البشرية، والمالية) في تشكيل صورة العلامة التجارية للدولة كوجهة للاستثمار الأجنبي المباشر، وانعكاس ذلك على نوايا المستثمرين الأجانب في الاستثمار، وذلك بالتطبيق على الحالة المصرية. واستخدمت الدراسة المنهج الاستكشافي النوعي من خلال مقابلات وملاحظات تحليلية ومراجعة محتوى بمشاركة عدد من أصحاب العلاقة من مسؤولين حكوميين ومستثمرين أجانب وصناع قرار محليين، ثم تم استخدام المنهج الكمي من خلال توزيع استبانة على عينة من المستثمرين الأجانب وممثليهم الإداريين. وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود تأثير مباشر وفعل لممارسات الحكومة في الجوانب القانونية والمالية والتنمية على بناء صورة ذهنية للدولة تجمع بين الجوانب المعرفية والعاطفية، والتي تؤثر بدورها على نوايا المستثمرين في اتخاذ قرار الاستثمار. وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز تلك الممارسات الاستراتيجية لتحسين العلامة الاستثمارية للدولة وزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

دراسة (Inam, 2022)

هدفت الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والضرائب بأبعادها (معدلات الضرائب على الشركات، والتعديلات الضريبية التنظيمية، واستخدام السياسات الضريبية كأداة جذب) في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، وذلك على المستويين النظري والتطبيقي. واستخدمت الدراسة المنهج التحليلي المقارن من خلال تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ومقارنة معدلات

الضرائب في الدول الأعضاء في المنظمة خلال السنوات الأخيرة. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن معظم دول الـ OECD قامت بإجراء تعديلات ضريبية جوهرية بهدف تعزيز جاذبيتها للاستثمار الأجنبي، مما يعكس الدور المحوري للسياسات الضريبية في المنافسة على رأس المال العالمي. وأوصت الدراسة بأهمية تطوير السياسات الضريبية بشكل يتماشى مع متطلبات جذب الاستثمار، مع المحافظة على التوازن بين الحوافز المقدمة وكفاءة الإيرادات العامة..

دراسة (Baci et al., 2022)

هدفت الدراسة إلى التعرف على محددات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بأبعادها (نمو الناتج المحلي الإجمالي، المساعدات الإنمائية الرسمية، التجارة، التضخم، جودة التنظيم، كفاءة الحكومة، الاستقرار السياسي، وعدد السكان) على جذب الاستثمار الأجنبي في الدول النامية والمتقدمة، واستخدمت الدراسة المنهج الكمي التحليلي من خلال تطبيق نماذج الانحدار المجمع وتحليل بيانات البائل للفترة الزمنية المختارة من قاعدة بيانات البنك الدولي. وتكوّنت العينة من مجموعة من الدول النامية والمتقدمة. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن جميع العوامل المدروسة كان لها تأثير إيجابي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر باستثناء التضخم، الذي أظهر تأثيراً سلبياً، مما يفرض على حكومات الدول النامية إيلاء اهتمام أكبر للسيطرة على معدلات التضخم وتعزيز جودة الحوكمة والاستقرار السياسي. وأوصت الدراسة بوضع سياسات استثمارية مستندة إلى هذه المحددات لتحسين جاذبية الدول للاستثمار الأجنبي وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام..

دراسة (Zhang, 2024)

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر السياسات الضريبية بأبعادها (استقرار السياسة الضريبية، هيكل الحوافز الضريبية، شفافية السياسة الضريبية، والتعاون الضريبي الدولي) على جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) ، وذلك من خلال تحليل الاستراتيجيات الوطنية والآثار الاقتصادية المترتبة عليها في سياق العولمة. واستخدمت الدراسة المنهج التحليلي المقارن المدعوم بنظريات التدويل، واستقرار السياسة الضريبية، ونظرية المنافسة الضريبية، لتقييم فعالية السياسات المتبعة في تعزيز تدفقات الاستثمار الأجنبي. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن السياسات الضريبية تلعب دورًا حيويًا في تنمية الاقتصاد العالمي، من خلال تعزيز الجاذبية الاستثمارية، ودعم النمو الاقتصادي، وتحديث البنى الصناعية، بشرط تحقيق توازن بين جذب الاستثمار والحفاظ على المنافسة العادلة والاستدامة المالية. وأوصت الدراسة بضرورة تحسين شفافية واستقرار السياسات الضريبية، وتحديث هيكل الحوافز، وتعزيز التعاون الدولي، بما يسهم في تحقيق تنمية اقتصادية ذات جودة عالية وعوائد مستدامة..

دراسة (Jovanović et al., 2023)

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر مؤشرات جودة الحكومة بأبعادها (مؤشر سيادة القانون، مؤشر كفاءة الحكومة، مؤشر كفاءة الإدارة العامة، ومؤشر الاستقرار السياسي) على جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في دول جنوب شرق أوروبا، وهي: الجبل الأسود، صربيا، البوسنة والهرسك، رومانيا، بلغاريا، كرواتيا، ألبانيا، ومقدونيا الشمالية، وذلك خلال الفترة من 2007 إلى 2021. واستخدمت الدراسة المنهج الكمي التحليلي من خلال تحليل البيانات التجريبية لمجموعة من المؤشرات الحكومية. وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي ومعنوي لمؤشرات جودة الحكومة على جاذبية الاستثمار الأجنبي، في حين أن بعض العوامل الأخرى مثل تكلفة بدء الأعمال الجديدة كان لها تأثير سلبي على الجاذبية الاستثمارية

للدول. وأوصت الدراسة بضرورة تحسين كفاءة الحكومة وتعزيز الاستقرار السياسي وسيادة القانون لزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المنطقة.

دراسة (Arteaga-Alcívar, 2024)

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر سياسات الحوافز الضريبية بأبعادها (الاستقرار السياسي والاقتصادي، التنسيق بين القطاعين العام والخاص، تنويع القاعدة الاقتصادية، الشفافية في تنفيذ السياسات المالية، والتعاون الدولي) على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، واستخدمت الدراسة المنهج النوعي القائم على تحليل الوثائق والدراسات وتحليل السياسات الحكومية. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن توفر هذه الأبعاد يسهم بشكل كبير في تحسين جاذبية الدولة للاستثمار الأجنبي، وأبرزت أهمية تصميم سياسات ضريبية فعالة تتماشى مع الظروف الاقتصادية والسياسية لكل دولة. وأوصت الدراسة بضرورة اعتماد سياسات مالية مرنة ومتكاملة تدعم التنوع الاقتصادي وتعزز الشفافية والتعاون الدولي بما يسهم في جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية وتحفيز النمو الاقتصادي.

دراسة (Shahnawaz, 2022)

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر التزام الحكومة المستقبلية تجاه الاستثمارات الأجنبية المباشرة بأبعاده (قدرة الحكومة على الإنفاق، تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية، قوة النظام الحاكم داخليًا وخارجيًا، خصوصية الإنفاق الحكومي المتعلق بالمشروع، والمواقف العامة والنخبوية تجاه الاستثمار الأجنبي) على استمرارية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك في سياق نموذج نظري لسلوك الحكومات. واستخدمت الدراسة المنهج النظري التحليلي القائم على النمذجة الاقتصادية، وتناولت تحليل العوامل المؤثرة في مدى التزام الحكومة على المدى الطويل تجاه الشراكات الاستثمارية الأجنبية. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن الحكومات الأكثر التزامًا تميل إلى أن تكون أقوى وتفضل علاقات متينة مع المستثمرين، وأن السياسات

العامة التي لا تُصمم بشكل ضيق لصالح المستثمر تقل احتمالية التراجع عنها لاحقاً، كما أن وجود بيئة سياسية غير مستقرة أو مليئة بالتباين يدفع الحكومة إلى تعزيز التزاماتها تجاه المستثمرين. وأوصت الدراسة بضرورة صياغة سياسات استثمارية مرنة ومستقرة تعكس التزام الحكومة الفعلي وتراعي توازن المصالح بين الدولة والمستثمرين الأجانب

دراسة (Taghiyev, 2023)

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر السياسات العامة بأبعادها (الحوافز الاستثمارية، البيئة التنظيمية، تطوير البنية التحتية، الاستقرار السياسي، والاتفاقيات التجارية) على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) في الدول المضيفة، واستخدمت الدراسة المنهج التحليلي الوصفي، وتكوّنت العينة من مجموعة من السياسات والممارسات الحكومية التي تم تحليلها كمياً ونوعياً. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن السياسات العامة الفعّالة تسهم بشكل كبير في تعزيز بيئة الاستثمار وجذب الاستثمارات الأجنبية من خلال تقديم الحوافز المناسبة، وتبسيط اللوائح، وتحسين البنية التحتية، وضمان الاستقرار السياسي، والانخراط في اتفاقيات تجارية دولية. وأوصت الدراسة بضرورة تبني الحكومات لسياسات متكاملة وشاملة تعزز من ثقة المستثمرين وتدعم النمو الاقتصادي المستدام.

الفجوة البحثية:

تتفق الدراسة الحالية مع العديد من الدراسات السابقة في التأكيد على الدور المحوري الذي تلعبه السياسات الحكومية في تعزيز جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث بيّنت دراسة Taghiyev (2023) أن الحوافز الاستثمارية، وتبسيط اللوائح، وتحسين البنية التحتية، والاستقرار السياسي، كلها عوامل جوهرية لجذب الاستثمارات، كما دعمت دراسة Baci et al. (2022) هذا التوجه من خلال

إثبات تأثير مؤشرات مثل كفاءة الحكومة والتنظيم والاستقرار السياسي على تدفقات الاستثمار الأجنبي، وهو ما يمثل اتفاقاً مبدئياً مع فرضيات الدراسة الحالية.

وتتوافق الدراسة كذلك مع ما طرحته Elhabashi et al. (2022) من حيث أهمية البعد الإدراكي لصورة الدولة لدى المستثمر الأجنبي، الناتجة عن الممارسات الحكومية في الجوانب القانونية والمالية والتنموية، غير أن هذه الدراسة ركزت على أثر تلك الممارسات على النية الاستثمارية في حين أن الدراسة الحالية تركز على تهيئة البيئة الاستثمارية الفعلية كمحور أحادي يُقاس بمتغيرات كمية تتعلق بالفعالية والجاهزية المؤسسية، وليس فقط بالإدراك والنية.

وعلى الرغم من أن بعض الدراسات مثل Zhang (2024) و Nam (2022) تناولت أثر السياسات الضريبية ضمن محددات الاستثمار، إلا أنها لم تتناول السياسات الحكومية بوصفها إطاراً شاملاً متعدد الأبعاد، بل ركزت فقط على بُعد واحد، وهو ما يميز الدراسة الحالية التي تدمج بين أربعة أبعاد متكاملة (الحوافز، البيئة التنظيمية، البنية التحتية، الاستقرار السياسي والاقتصادي) في تحليلها لمساهمة الحكومة في تهيئة مناخ الاستثمار.

كما أن الدراسات مثل Du et al. (2022) و Jovanović et al. (2023) اعتمدت على نماذج كمية متقدمة لقياس الكفاءة الاستثمارية أو جودة الحكومة في سياقات آسيوية أو أوروبية، بينما تفتقر البيئة البحثية في المملكة العربية السعودية إلى دراسات كمية ميدانية حديثة تتناول العلاقة بين السياسات الحكومية وتهيئة بيئة الاستثمار من خلال استبيانات موجهة لعينة من المستثمرين أو المختصين، وهو ما تسعى هذه الدراسة لتغطيته.

بالتالي، فإن الفجوة البحثية الرئيسة التي تسدها الدراسة الحالية تتمثل في غياب دراسة تطبيقية ميدانية حديثة في السياق السعودي، تتناول أثر السياسات الحكومية بأبعادها الأربعة مجتمعة على تهيئة بيئة

جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر، باستخدام منهجية كمية تستند إلى عينة محلية، مما يساهم في تقديم إطار عملي وتوصيات قابلة للتنفيذ لصنّاع القرار في المملكة، على خلاف معظم الدراسات السابقة التي إما ركزت على بُعد واحد، أو تناولت دولاً ذات سياقات اقتصادية وتشريعية مختلفة.

المنطلقات النظرية للدراسة:

تحظى السياسات الحكومية بأهمية بالغة في تشكيل البيئة الاستثمارية داخل الدول، خاصة في ظل التنافس العالمي المتزايد على جذب رؤوس الأموال الأجنبية، وتُعد الاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI) من أهم أدوات تحفيز النمو الاقتصادي، ونقل التكنولوجيا، وتعزيز الإنتاجية، وخلق فرص عمل مستدامة. وفي هذا السياق، تلعب الحكومات دورًا محوريًا من خلال تبني سياسات وتشريعات ومبادرات من شأنها أن تهيئ بيئة آمنة ومحفزة للاستثمار الأجنبي، وهو ما دفع العديد من الدول إلى مراجعة وتطوير منظومتها القانونية والمؤسسية والاقتصادية بما يواكب متطلبات المستثمرين.

تشير الأدبيات إلى أن فعالية السياسات الحكومية في جذب الاستثمار الأجنبي لا تعتمد على عامل واحد فقط، بل على منظومة متكاملة تشمل الحوافز المالية والتشريعية، وتطوير البنية التحتية، وتوفير مناخ سياسي واقتصادي مستقر. وتتمثل أهمية هذه الدراسة في تحليل أثر هذه الأبعاد مجتمعة على تهيئة بيئة استثمارية جاذبة في المملكة العربية السعودية، في ظل التحولات الاقتصادية الطموحة التي تقودها رؤية المملكة 2030.

ثانيًا: السياسات الحكومية كمحور رئيس

1. الحوافز الاستثمارية

تُعد الحوافز الاستثمارية من أبرز أدوات جذب الاستثمار الأجنبي، وتشمل الإعفاءات الضريبية، وتخفيض الرسوم الجمركية، والدعم المباشر وغير المباشر، وتخصيص الأراضي بأسعار مدعومة، وغيرها من الحوافز التي تهدف إلى تقليل التكلفة على المستثمر وتعظيم العائد المتوقع، وقد أشارت دراسة Taghiyev (2023) إلى أن الحوافز المدروسة بعناية تسهم في تعزيز جاذبية الدولة أمام المستثمرين، شرط أن تكون مصحوبة بسياسات تنظيمية واضحة، وفي السياق السعودي تقدم "وزارة الاستثمار" حزمة من الحوافز ضمن مبادرة "استثمر في السعودية"، إلا أن مدى فاعلية هذه الحوافز لا يزال بحاجة إلى دراسة ميدانية تربط بين تلك الحوافز ومدى رضا المستثمرين الفعلي.

2. البيئة التنظيمية والتشريعية

تشكل القوانين والأنظمة المتعلقة بالاستثمار ركيزة أساسية في قرار المستثمر الأجنبي بالدخول إلى سوق معين. فسهولة تسجيل الشركات، وضمان حماية حقوق الملكية، وشفافية النظام القضائي، وسرعة البت في النزاعات، كلها عوامل تعزز من ثقة المستثمر وتقلل من المخاطر، وقد خلصت دراسة Elhabashi et al. (2022) إلى أن الممارسات القانونية المتسقة والواضحة تلعب دورًا محوريًا في تشكيل صورة الدولة كوجهة استثمارية موثوقة، ويُعد قانون الاستثمار الأجنبي الجديد في المملكة نموذجًا على التطوير التشريعي الساعي لجذب المستثمرين، إلا أن التحديات البيروقراطية ومحدودية توحيد الأنظمة لا تزال تطرح تساؤلات حول فاعلية هذا البُعد في الواقع العملي.

3. تطوير البنية التحتية

تُعد البنية التحتية المتطورة عاملاً أساسيًا في تحسين كفاءة العمليات التشغيلية للمستثمرين الأجانب، وتخفيض التكاليف اللوجستية. وتشمل البنية التحتية الموانئ، والطرق، والمناطق الصناعية، والطاقة، والاتصالات، وقد أظهرت دراسة (Du et al. 2022) أن المناطق ذات البنية التحتية المتقدمة تكون أكثر

جذبًا للاستثمارات الأجنبية، كما أن تحسين كفاءة الإنفاق على البنية التحتية يسهم في رفع كفاءة جاذبية الاستثمار، وفي المملكة العربية السعودية، شهدت مشاريع كبرى مثل نيوم والقدية والبحر الأحمر استثمارات ضخمة في البنية التحتية، مما يعزز جاهزيتها لجذب الاستثمار، إلا أن التباين بين المناطق المختلفة لا يزال قائمًا.

4. الاستقرار السياسي والاقتصادي

يشكل الاستقرار أحد أهم العوامل الحاسمة في قرار المستثمر الأجنبي، حيث يسهم في تقليل المخاطر المستقبلية. فالاستقرار يشمل استقرار السياسات، واستمرار التشريعات، ووضوح الرؤية الاقتصادية، بالإضافة إلى الاستقرار الأمني والاجتماعي، وخلصت دراسة (Jovanović et al. (2023 إلى أن مؤشر الاستقرار السياسي يرتبط إيجابيًا بجاذبية الاستثمار الأجنبي، كما أن تكلفة بدء الأعمال الجديدة تتراجع كلما زاد وضوح التوجهات الحكومية، وفي الحالة السعودية تُعد البيئة السياسية مستقرة نسبيًا، إلا أن تقلبات بعض الأنظمة الإجرائية أو الضريبية تؤثر على إدراك المستثمر لمستوى الاستقرار التشغيلي والاقتصادي على المدى البعيد.

ثالثًا: تهيئة بيئة جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر

تُعرف البيئة الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر على أنها مجموعة العوامل والمؤشرات التي تجعل مناخ الدولة مناسبًا لدخول رؤوس الأموال الأجنبية وتأسيس الأعمال واستمرارها بفاعلية، وتتضمن هذه البيئة عناصر مثل: وضوح القوانين، سهولة تأسيس الأعمال، توفر البنية التحتية، الاستقرار، شفافية الإجراءات، وضمانات الحماية القانونية.

ويُقاس هذا المتغير غالبًا من خلال مؤشرات دولية مثل "مؤشر سهولة ممارسة الأعمال" الصادر عن البنك الدولي، و"مؤشر التنافسية العالمية"، وكذلك من خلال تدفقات الاستثمار الفعلية إلى الدولة، ومدى

استقرارها خلال فترة زمنية، وتؤكد دراسة (Arteaga-Alcívar (2024 أن البيئة الاستثمارية لا تُقاس فقط بحجم الحوافز، بل بمدى تكامل السياسات الحكومية ومرونتها وتنسيقها مع القطاع الخاص. وفي ضوء هذه المعطيات، تسعى الدراسة الحالية إلى قياس البيئة الجاذبة للاستثمار كمحور واحد، بالاستناد إلى إدراك المستثمرين والمختصين لمدى جاهزية البيئة السعودية من حيث السياسات الحكومية والأنظمة والبنية التحتية والاستقرار المؤسسي، بما يوفر أداة تقييم شاملة تدعم صانع القرار.

رابعاً: العلاقة بين السياسات الحكومية وتهيئة البيئة الاستثمارية

تؤكد الأدبيات أن العلاقة بين السياسات الحكومية وتهيئة البيئة الاستثمارية هي علاقة طردية، بمعنى أن تحسين فعالية السياسات الحكومية يؤدي إلى تعزيز جاذبية الدولة للاستثمار الأجنبي المباشر. وتشير دراسة (Shahnawaz (2022 إلى أن التزام الحكومة الفعلي والمستمر تجاه المستثمرين، ومرونة السياسات، وتوجهها طويل المدى، يسهم بشكل مباشر في تعزيز استقرار الاستثمارات واستمرارها. كما توصلت دراسة (Inam (2022 إلى أن عدم استقرار السياسات أو غموضها يؤدي إلى تراجع ثقة المستثمرين، حتى في وجود حوافز ظاهرية.

وبالتالي، فإن بناء بيئة جاذبة للاستثمار في المملكة العربية السعودية يتطلب انسجاماً بين كافة الأبعاد: حوافز واضحة، أنظمة تنظيمية مرنة، بنية تحتية فعالة، واستقرار سياسي واقتصادي، وهو ما تسعى الدراسة الحالية إلى قياسه وتحليله ميدانياً من خلال أدوات كمية..

المنهجية وطرق البحث:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك لكونه الأنسب لطبيعة الموضوع، حيث يسعى إلى وصف الظاهرة المدروسة وتحليل أبعادها وعلاقاتها، من خلال جمع البيانات الميدانية وتحليلها إحصائيًا لاستخلاص النتائج وتفسيرها في ضوء أهداف الدراسة وفرضياتها.

وقد تم استخدام المنهج الوصفي بهدف رصد واقع السياسات الحكومية وأثرها على تهيئة بيئة جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر، بينما تم توظيف التحليل الإحصائي لاختبار الفرضيات المتعلقة بعلاقة كل بعد من أبعاد السياسات الحكومية (الحوافز الاستثمارية، البيئة التنظيمية والتشريعية، تطوير البنية التحتية، الاستقرار السياسي والاقتصادي) بتهيئة البيئة الاستثمارية في المملكة.

مجتمع وعينة الدراسة

سيكوّن مجتمع الدراسة من جميع المستثمرين الأجانب، وممثلي الشركات الأجنبية، والمهنيين العاملين في مجال الاستثمار داخل المملكة العربية السعودية، وذلك في القطاعات الحيوية ذات العلاقة بجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، مثل: الصناعة، والطاقة، والتقنية، والخدمات، والمجالات المالية. كما سيشمل المجتمع موظفي الهيئات الحكومية المعنية بالاستثمار، كوزارة الاستثمار، وهيئات المناطق الاقتصادية الخاصة، والغرف التجارية، بهدف الحصول على رؤية شاملة حول فاعلية السياسات الحكومية في تهيئة بيئة استثمارية جاذبة.

وبناءً على البيانات الرسمية الصادرة عن وزارة الاستثمار، يُقدّر عدد الشركات الأجنبية العاملة في المملكة بنحو 15,000 شركة حتى نهاية عام 2024. وعليه، سيتم تحديد حجم العينة باستخدام معادلة كرجسي

ومورغان (Krejcie & Morgan, 1970) ، حيث تُشير المعادلة إلى أن الحجم المناسب للعينة من مجتمع يبلغ 15,000 مفردة هو 375 مفردة على الأقل عند مستوى ثقة 95% وهامش خطأ $\pm 0.5\%$ سيتم توزيع ما يقارب 400 استبانة لضمان الحصول على عدد كافٍ من الاستجابات الصالحة، ومن المتوقع أن يتم استرجاع ما لا يقل عن 381 استبانة صالحة للتحليل الإحصائي بعد عملية التدقيق والمراجعة.

مصادر جمع البيانات

➤ **المصادر الثانوية:** وتشمل البيانات والمعلومات الموجودة في الكتب والمراجع، والرسائل الجامعية وأوراق العمل والمجلات والدوريات والمؤتمرات العلمية وورش العمل، بالإضافة إلى التقارير المنشورة وغير المنشورة التي تناولت الموضوع في مختلف المؤسسات ذات الصلة.

➤ **المصادر الأولية:** اعتمدت الدراسة على الاستبانة كأداة رئيسية في جمع البيانات من مصادرها والتي تم تصميمها خصيصاً لهذا الغرض على Google Forms وإرسال رابطها إلى مجتمع البحث.

أدوات الدراسة:

سيتم استخدام الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات في هذه الدراسة، نظراً لملاءمتها لطبيعة الموضوع واعتمادها على قياس تصورات وتوجهات المستثمرين الأجانب والمختصين تجاه فاعلية السياسات الحكومية في تهيئة بيئة استثمارية جاذبة داخل المملكة العربية السعودية. وتم تصميم الاستبانة بناءً على

مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة ذات الصلة، لتشمل جميع أبعاد المتغير المستقل (السياسات الحكومية) والمحور التابع (جاذبية بيئة الاستثمار).

◆ مكونات الاستبانة:

تتكوّن الاستبانة من قسمين رئيسيين:

1. البيانات الديموغرافية:

يشمل هذا القسم معلومات عامة عن المشارك، مثل: الجنس، الفئة العمرية، الجنسية، القطاع الاستثماري، سنوات الخبرة في الاستثمار، حجم الشركة، موقعها الجغرافي داخل المملكة.

2. محاور الدراسة الأساسية:

○ المتغير المستقل: السياسات الحكومية، ويتكون من أربعة أبعاد:

- السياسات القانونية والتنظيمية .
- السياسات المالية .
- السياسات المتعلقة بالتنمية البشرية .
- السياسات الترويجية والتسويقية .

○ المتغير التابع: جاذبية بيئة الاستثمار كمحور أحادي يقيس انطباعات المستثمرين

حول مدى رغبتهم في التوسع أو البدء باستثمارات جديدة داخل المملكة.

مقياس الإجابة: سيتم استخدام مقياس ليكرت الخماسي لقياس استجابات المبحوثين، بدرجات تتراوح

بين (1) لا أوافق بشدة - (2) لا أوافق - (3) محايد - (4) أوافق - (5) أوافق بشدة.

الأساليب الإحصائية المستخدمة

تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية لتحقيق أهداف الدراسة:

- معامل " ألفا كرونباخ " لقياس ثبات أداة الدراسة ومعامل الارتباط بيرسون لقياس صدق أداة الدراسة والعلاقة بين المتغيرات
- التكرارات والنسب المئوية والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري المتعلقة بمتغيرات الدراسة ولجميع الاستجابات على فقرات الاستبيان.
- معامل الانحدار الخطي البسيط لقياس أثر كل بعد من أبعاد المتغير المستقل على المتغير التابع

حدود الدراسة:

- **حدود موضوعية:** تقتصر الدراسة على تحليل أثر السياسات الحكومية في جوانب محددة تتمثل في: السياسات القانونية، والسياسات المالية، وسياسات التنمية البشرية، والسياسات الترويجية، دون التطرق إلى بقية العوامل المؤثرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، مثل: البنية التحتية أو الاستقرار السياسي أو موقع الدولة الجغرافي..
- **حدود مكانية:** تُطبّق الدراسة في المملكة العربية السعودية، وتستهدف تقييم فعالية السياسات الحكومية من وجهة نظر المستثمرين الأجانب الحاليين أو المحتملين في مدن رئيسية مثل: الرياض، جدة، والدمام.
- **حدود زمانية:** تم إعداد الدراسة في عام 2025.

– حدود بشرية: يقتصر مجتمع الدراسة على عينة من المستثمرين الأجانب العاملين في المملكة العربية السعودية أو ممثليهم الرسميين، دون إشراك صانعي السياسات أو المستثمرين المحليين.

- Du, Z., Wang, B., Chiu, Y.–H., & Chang, T.–H. (2022). Environmental regulation and foreign direct investment attractiveness: Evidence from China provinces. *Review of Development Economics*, 26(2), 899–917.
<https://doi.org/10.1111/rode.12871>
- Taghiyev, A. (2023). The Role of Public Policies in Increasing Foreign Direct Investments. *Journal of Applied Business, Taxation and Economics Research*, 3(1), 96–108.
- Shahnawaz, S. (2022). Foreign Direct Investment and the Robustness of Host–Country Commitment. *Review of Economic Analysis*, 14(2).
<https://doi.org/10.15353/rea.v14i1.3582>
- Arteaga–Alcívar, Y. (2024). Tax incentive policies and attracting foreign investment. *Revista Académica y Científica VICTEC*, 5(9).
<https://doi.org/10.61395/victec.v5i9.176>
- Jovanović, M., Domazet, I., & Marjanović, D. (2023). Quality of Government as an Attracting Factor of FDI – Evidence from Chosen

Southeastern Europe Countries. Economic Analysis.

<https://doi.org/10.28934/ea.23.56.2.pp1-18>

- Zhang, J. (2024). The Impact of Tax Policy on the Attractiveness of Foreign Direct Investment (FDI): An Analysis of National Strategies and Economic Effects. *Advances in Economics, Management and Political Sciences*, 105(1), 145–157. <https://doi.org/10.54254/2754-1169/105/20241970>
- Baci, N., Mulla, G., & Xhyheri, K. (2022). Foreign Direct Investment and Its Drivers: an Empirical Comparative Study on Developed and Developing Countries. *Wseas Transactions On Environment And Development*, 18, 992–1004.
<https://doi.org/10.37394/232015.2022.18.95>
- Nguyen, B. H., Vu, T. A., & Le, H. P. (2024). The Economics and Finance Letters. *Economics*, 11(4), 261–272.
- Inam, B. (2022). Foreign Direct Investments and Tax Policy Current Evaluations for OECD Countries. *Saudi Journal of Economics and Finance*, 6(12), 422–430.
<https://doi.org/10.36348/sjef.2022.v06i12.004>

- Elhabashi, R. M., Kortam, W., & Abdelaziz, G. S. (2022). The Impact of the Government Practices to Brand the Country as a Destination for Foreign Direct Investments. The Academic Journal of Contemporary Commerical Research, 2(2), 78–93.

<https://doi.org/10.21608/ajccr.2022.245007>

Mid Ocean University

College of Management

Master of Business Administration



**The Role of Government Policies in Creating an Attractive
Environment for Foreign Direct Investment: An Applied Study
in the Kingdom of Saudi Arabia**

Prepared by:

Alanoud Haif Aldawaish

251002968

Supervision:

Dr. Al-Faisal Abdelhamid Mohamed Hassan

Dr. Fayez Jarad

1447-2025